ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 في سياق إقليمي ودولي يتسم بانتعاش النشاط الاقتصادي الدولي، إلا أنه يظل مع ذلك هشا، بالنظر إلى استمرار المخاطر على مستوى القطاعين المالي والاقتصادي بمنطقة الأورو وإلى الشكوك المرتبطة بالتوازنات الميزاناتية وبسقف الدين في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنظر كذلك إلى معدل البطالة المرتفع في العديد من البلدان وإلى المخاوف التي تفرضها التقلبات الجيوسياسية التي تعرفها منطقتنا على الخصوص.

وفي خضم هذه الظرفية، يستعرض التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2015 في جزئه الأول أهم تطورات الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل تحديد الأبعاد التي تفرضها التحولات المحتملة والتحديات والفرص الحقيقية التي قد تهم الاقتصاد الوطني في أفق تحديثه وتعزيز تموقعه في محيطه الإقليمي المتوسطي والإفريقي والعالمي مقارنة مع القوى الاقتصادية الناشئة.

وعلى الصعيد الوطني، يهتم الجزء الثاني من هذا التقرير برصد تحليل معمق للنموذج التنموي المغربي من خلال تقييم تحليلي لسلامة واستدامة النمو وذلك بتسليط الضوء على المنطق الذي كان وراء الدينامية المصاحبة للتنويع القطاعي للنمو وعلى توزيعه الجهوي وتأثير هذه الدينامية على مؤشرات التنمية البشرية، وكذا الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والمالية المتخذة، خاصة تلك التي تلبي متطلبات تحسين آليات الحكامة وضمان الكفاءة والمساءلة الديمقراطية.

كل هذه عناصر من شأنها وضع مشروع قانون المالية لسنة 2015 في إطاره الشامل، إذ يحاول الجزء الثالث من هذا التقرير مناقشة أولوياته ومضمونه والتوازنات التي يستوجب مراعاتها وكذا التدابير التي تفرض نفسها.

المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات

خلفت الأزمة العالمية الأخيرة تغييرا جوهريا تولدت عنه أنماط جديدة لضبط وتنظيم الاقتصاد، مما أدى إلى انبثاق صناعات حديثة رائدة، وأشكال جديدة لتنظيم العمل، وأنماط استهلاك جديدة، وأقطاب صاعدة للاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من بداية تراجع الآثار الأولى للأزمة المالية، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر حقيقية تؤثر على توازن العلاقات الدولية.

فقد تعزز النشاط الاقتصادي العالمي في مجمله وسيستمر في النمو خلال سنتي 2014-2015. ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 3,3% سنة 2014 وإلى 3,8% سنة 2015 نتيجة انتعاش الاقتصادات المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة، التي تستفيد من ظروف مالية ملائمة، وكذا تسارع نمو الدول المتقدمة الذي سيصل إلى 1,8% سنة 2014 وإلى 2,3% سنة 2015 مقابل 1,4% سنة 2013.

وفي منطقة الأورو، لا يزال النشاط الاقتصادي يسجل انتعاشا تدريجيا، حيث يتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام للمنطقة بنسبة 0,4% سنة 2014 و1,3% سنة 2015. ورغم ذلك، تظل وتيرة هذا النشاط الاقتصادي بطيئة وغير كافية لإنعاش سوق الشغل وتخفيض الديون.

ويتوقع أن تسجل الدول الصاعدة والنامية نموا معتدلا، لكنه يبقى دائما قويا، بنسبة 4,4% سنة 2014 مقابل 4,7% سنة 2013، قبل أن يصل إلى 5% سنة 2015. إلا أن معدلات النمو تظل متباينة بين البلدان والمناطق. حيث سيظل النمو قويا نسبيا في بلدان آسيا الناشئة (6,5% سنة 2014 و6,6% سنة 2015)، خاصة في الصين (7,4% و7,1%) والهند (5,6% و6,4%).

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل على التوالي 2,6% سنة 2014 و3,8% سنة 2015 مقابل 2,3% سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع في النشاط إلى استعادة مناخ الاستقرار الاقتصادي في بعض البلدان، وزيادة تدفقات الرساميل وانتعاش الطلب الخارجي. وسيهم هذا النمو كل من البلدان المصدرة للنفط (2,5% سنة 2014 و3,9% سنة 2015) وكذا البلدان المستوردة (2,6% و3,7% على التوالي).

ومن جهتها، ستسجل اقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو بنسبة 5,1% سنة 2014 و 5,8% سنة 2015 نظرا للتطور الإيجابي للعرض الداخلي وانتعاش الاقتصاد العالمي. كما سيواصل الاستثمار دعم الطلب الداخلي، حيث يتوقع أن يستقر في نسبة 23,2% من الناتج الداخلي الخام سنتي 2014 و2015. وسيكون الاستثمار أكثر دعما للنمو في البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الفقيرة، حيث سيعزز من مستواه بفضل الاستثمارات الخارجية المباشرة في مجال الصناعات الاستخراجية والبنية التحتية.

وبالموازاة، فيما يخص التجارة العالمية، ينتظر ارتفاع حجم مبادلات البضائع بنسبة 3,1% في 2014، وفقا لآخر توقعات منظمة التجارة العالمية. حيث سيكون مدعوما بالطلب المتزايد للواردات من طرف الدول المتقدمة، نظرا للتحسن المرتقب للاقتصاد الأمريكي ولتحسن الظروف الاقتصادية في أوربا.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي على البضائع الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 3,5% سنة 2014 و4,1% سنة 2015، بعد تسجيل نسبة 0,8% سنة 2013. وتعزى هذه الوضعية بالأساس، إلى التحسن في حجم الطلب الخارجي الموجه من طرف دول الاتحاد الأوروبي والذي يتوقع أن ينتقل من 0,4% سنة 2013 إلى 3,3% سنة 2014، و3,5% سنة 2015.

ومن جانب آخر، لا تزال دينامية الصادرات المغربية دون مستوى نسبة نمو الحاجيات من واردات الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من كل المجهودات المبذولة من أجل تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وتعزيز التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وكذا تحسين مناخ الأعمال، فقد استمر العجز التجاري للمغرب في التفاقم ليصل إلى 22,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 مع تدهور معدل تغطية الصادرات للواردات حيث بلغ 48,6%.

ويبين تحليل بنية الصادرات المغربية، حسب الوجهة، تركيز المغرب بالأساس على الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي، حيث بلغت حصة واردات الاتحاد الأوروبي 60% من إجمالي الصادرات المغربية سنة 2013. كما أن المغرب لا يستفيد بشكل كافي من اتفاقيات التبادل الحر المبرمة، بالنظر إلى تفاقم العجز التجاري المغربي، المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر، والذي انتقل من 58 مليار درهم سنة 2008 إلى 67 مليار درهم سنة 2013، أي حوالي 34% من العجز التجاري الإجمالي. ويمثل العجز التجاري المسجل سنة 2013 في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للمغرب، 82,6% من العجز التجاري المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من طرف بلادنا.

وسجلت التجارة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا كبيرا خلال العقد الأخير لتبلغ 14,4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,7 مليار درهم سنة 2003، بمتوسط نمو سنوي قدره 12%. فقد تعزز الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بعد تسجيله فائضا كبيرا لفائدة المغرب منذ

سنة 2008، حيث بلغ 8,9 مليار درهم سنة 2013. وبالنظر إلى وتيرة النمو الاقتصادي للقارة بأكملها خلال العقد الماضي والتي بلغت 5% كمتوسط سنوي، يمكن للمغرب أن يندمج في هذه الدينامية من خلال تبنيه لاستراتيجية تعاون مع بلدان الجنوب أكثر ملاءمة. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للعلاقات التجارية والاستثمارية بين المغرب والدول الإفريقية. كما يتعين وضع إطار لشراكة القطاع الخاص بين الشركات المغربية والإفريقية، مما سيسمح بخلق تكامل بين الاقتصادات.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «World Investment Report 2014»، فقد استقطب المغرب 3,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، بزيادة قدرها 23% مقارنة بسنة 2012.

وشهد التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب في السنوات الأخيرة تغيرات مهمة. وتظل فرنسا أكبر مستثمر في المغرب بنسبة 37% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2013، حيث عرفت الاستثمارات الواردة من فرنسا ارتفاعا بنسبة 19% مقارنة بسنة 2012، لتبلغ 14,6 مليار درهم، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة، كثاني مستثمر أجنبي في المغرب، بنسبة 8,6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. أما على المستوى القطاعي، فإن الصناعات التحويلية (39% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) كانت الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2013، بمبلغ قدره 15,3 مليار درهم، أي بزيادة بلغت 88% مقارنة بسنة 2012.

وإجمالا، تظل الآفاق واعدة بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة في المغرب، ارتباطا بتسارع وتيرة الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، إضافة الى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات التقليدية والقطاعات المبتكرة.

توطيد وإغناء النموذج التنموي الوطني: نحو نمو شامل منتج لمناصب الشغل يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

عرف النموذج التنموي المغربي نموا متواصلا وأكثر توازنا بعد عقدين من تسجيله لنمو ضعيف وغير منتظم. فقد سجل الاقتصاد الوطني نسبة نمو قدرها 4,5% في المتوسط السنوي منذ سنة 2000 مقابل 2,8% خلال التسعينيات، وذلك بالرغم من تقلبات الاقتصاد العالمي. وقد ساهم تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتزايد المستمر لحصة قطاع الخدمات في تقليص ملحوظ لتقلبات النمو الاقتصادي.

وحقق الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة 2008-2013، معدل نمو سنوي بالأسعار الثابتة، قدره 4,3% مقابل 4,6% ما بين 2000 و2007. وقد ساهم القطاع الثالث بشكل فعال في هذا النمو بمعدل 2,3 نقط بعد 2,9 نقط خلال الفترة الأولى مدعوما بالأداء الجيد للأنشطة الفلاحية والقطاع الثاني، وكذا تحسن أداء أنشطة الاتصالات والتجارة والنقل.

وبلغت مساهمته القطاع الثاني في نمو الناتج الداخلي الخام 0,5 نقطة خلال الفترة 2008-2013 بعد 1,3 نقطة خلال الفترة الأولى. وقد عرف إنتاج هذا القطاع تنوعا أكثر نحو المهن ذات القيمة المضافة العالية، كقطاعي صناعة السيارات وصناعة الطائرات الذين سجلا تزايدا، خلال الفترة 2008-2013، على التوالي، بنسبة 18% و 17,5% على مستوى الصادرات وبنسبة 16% و14% فيما يخص تشغيل اليد العاملة العالية الكفاءة، مساهمة بذلك في توفير عرض تصديري أكثر تنافسية.

أما بالنسبة للقطاع الأول، فقد عرفت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام تزايدا بحوالي 0,9 نقطة منتقلة من 0,4 نقطة بين 2000 و2007 إلى 1,3 نقطة خلال 2008-2013، نتيجة نمو قيمته المضافة بنحو 9,2% في المتوسط السنوي خلال الفترة الثانية بعد 2,1% خلال الفترة الاولى.

وقد سجل الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2013، معدل نمو قريب من امكاناته بلغ، بالأسعار الثابتة، نسبة 4,4% بعد 2,7% خلال 2012 مدعوما، بالخصوص، بالأداء الجيد للنشاط الفلاحي الذي تزايد

بنسبة 19% بعد انخفاض بنحو 8,9% خلال 2012. وفيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، فقد تحسنت بحوالي 2% رغم استمرار تباطؤ الظرفية الدولية خصوصا في أهم الدول الشريكة.

ويعتبر الطلب الداخلي الرافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني. وقد ارتفعت مساهمة الاستهلاك النهائي الداخلي، خلال الفترة 2008-2013، إلى 3,6 نقط مقابل 2,9 نقط ما بين 2000 و2007. وقد ساعد على هذا التطور، الإجراءات المتخذة لدعم القدرة الشرائية للأسر في علاقة مع رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والتحكم في مستوى الأسعار. كما سجل التكوين الخام للرأسمال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 31,1% خلال الفترة 2008-2013 مقابل ما يقل عن 27% خلال 2000-2007، مستفيدا من تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني.

وسجلت المبادلات التجارية مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي خلال 2007-2013 رغم التحسن الملحوظ الذي عرفته خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث سجلت مساهمة إيجابية تقدر بنحو 0,9 نقطة خلال الفترة 2010-2013 مقابل 0,8- نقطة ما بين 2000 و2009. وقد عرف الرصيد الجاري عجزا بمعدل 5,8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2013. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى العجز المستمر للميزان التجاري المرتبط خصوصا بأهمية الفاتورة الطاقية وكذا واردات مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية.

بالنظر لهذه المعطيات، يواجه المغرب تحديا كبيرا يتجلى في تسريع مسلسل تحوله الهيكلي والاندماج في سلاسل القيم التي ما فتئت تعيد تشكيل جغرافية التجارة العالمية والتخصص القطاعي الدولي. في هذا السياق، وبالرغم من كون مختلف الاستراتيجيات التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة قد مكنت من اعطاء دينامية جديدة للقطاعات الاستراتيجية على غرار الفلاحة، والصناعة، لازالت هناك تحديات كبرى من اللازم رفعها، وتهم أساسا التدرج في سلسلة القيمة، والتثمين والتسويق، والتكوين، واللوجستيك، وذلك بغية اغتنام الفرص المتاحة على الصعيد الوطني، والجهوي، والدولي، وكذا للتصدي للمخاطر المرتبطة باحتدام المنافسة على مستوى السوقين الداخلي والخارجي.

في هذا السياق، وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، تحسن الناتج الداخلي الخام الفلاحي، حيث سجل متوسط معدل النمو السنوي للقطاع 8,8%، خلال الفترة 2008-2013، وتم أيضا تعزيز الاستثمار الفلاحي خصوصا في إطار صندوق التنمية الفلاحية الذي مكن من تعبئة 15 مليار درهم خلال الفترة 2008-2014.

وفيما يخص الأنشطة الصناعية، يعزى التحديث التدريجي للنسيج الصناعي الوطني وترسيخه الملحوظ مؤخرا في سلاسل القيمة العالمية بالأساس، إلى انبثاق تخصصات جديدة ذات مساهمة عالية في القيمة المضافة، وفي تشغيل اليد العاملة المؤهلة، وكذا في تعزيز نمو الصادرات الصناعية. وقد ساهمت قطاعات السيارات، والطيران، والإلكترونيك، وترحيل الخدمات بحوالي 86% من إضافي الصادرات التي حققتها مجموع المهن العالمية للمغرب بين سنتي 2008 و2013 (30 مليار درهم كمبلغ إضافي حيث ارتفعت هذه الصادرات من 75,43 مليار درهم سنة 2008 إلى 105,8 مليار درهم سنة 2013)، مؤكدة بذلك دورها الرائد في مجال التصدير. كما تميز هذا التحديث بالمساهمة الفعالة لهذه القطاعات في خلق فرص الشغل عالية الكفاءة بتحقيق متوسط نمو سنوي يقدر بحوالي 16%، و14%، و9% على التوالي بالنسبة لصناعة السيارات، والطيران، والإلكترونيك.

كما أطلقت الحكومة في أبريل 2014 المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، مستفيدة في ذلك من إنجازات ومكتسبات مخطط إقلاع. ويرمي هذا البرنامج إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع الصناعي برمته مع الحفاظ على الأهداف المسطرة لتطوير المهن العالمية للمغرب، وكذا إدماج القطاعات التقليدية الأخرى للنسيج الصناعي. ولهذا الغرض تم تخصيص صندوق للاستثمار الصناعي بغلاف مالي يقدرا بحوالي 20 مليار درهم في أفق 2020.

وفيما يخص قطاع الفوسفاط ومشتقاته، شرعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في مرحلة تسريع وتيرة إنجاز استراتيجيتها المهيكلة 2010-2020 بغلاف استثماري يقدر ب 188 مليار درهم في أفق 2025. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز ريادة المجموعة لتصل إلى حصة 40% من السوق

العالمية للأسمدة مقابل 21% حاليا والذي يندرج في إطار الخيار الاستراتيجي لتثمين الفوسفاط الخام. كما يهدف هذا التموقع الاستراتيجي إلى الاستفادة من النمو المضطرد للطلب العالمي (3% سنويا في أفق 2020)، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل القوى الناشئة مع بروز آفاق واعدة على مستوى القارة الأفريقية.

ويواصل المغرب تنفيذ استراتيجيته الخاصة بتنمية القطاع السياحي، في إطار الاستراتيجيات المدرجة خلال السنوات الأخيرة، والتي تهم قطاعات الدعم، حيث أكد هذا القطاع صموده في وجه الصدمات الخارجية عبر تعزيز الاستثمار السياحي (وصال رأسمال...) ومواصلة الجهود في قطاع الطيران واستغلال إمكانات السياحة الداخلية.

ولأجل تعزيز دينامية قطاع اللوجستيك، تم تفعيل الاستراتيجية اللوجستيكية. وتعتبر سنة 2014 محطة حاسمة بخصوص تسريع تنفيذ الاستراتيجية، حيث تم التوقيع على سبعة عقود تنفيذية تتعلق بتحسين وبتعزيز تدفقات السلع، بإحداث شبكة مندمجة للمناطق اللوجستيكية، بإنعاش التكوين، وكذا بتنظيم وبعمل المرصد المغربي للتنافسية اللوجستيكية.

وفي نفس السياق، عرف قطاع الاتصالات تحولين عميقين. الأول مؤسساتي، من خلال إنهاء احتكار الدولة وفتح القطاع للمنافسة، والثاني تكنولوجي، والذي مكن من الانتشار الفعلي والسريع للأنظمة الجديدة للاتصالات. وتعود هذه الطفرة التكنولوجية بالأساس إلى مذكرات التوجيهات العامة المعتمدة منذ سنة 2004، حيث يتم حاليا تفعيل آخر مقتضياتها، والتي تهم الفترة 2014-2018. وترتكز التوجيهات الجديدة للقطاع على ثلاثة محاور تتعلق بتوسيع مفهوم الخدمة الشاملة إلى الإنترنيت ذي الصبيب العالي بالاعتماد على التكنولوجيا المتنقلة والألياف البصرية، وتكنولوجيات الأقمار الصناعية، وشبكات الجيل الرابع للاتصالات (4G) المزمع إطلاقها بحلول سنة 2015، وتطوير محتويات موجهة للتسويق من طرف الفاعلين في القطاع.

وتجدر الإشارة كذلك إلى مواصلة تفعيل التدابير الاستراتيجية لتطوير قطاع الماء المرتبطة أساسا بتدبير الطلب على الماء وتنويع العرض المائي وسياسة بناء السدود، وكذا تطوير قطاع الماء الشروب والتطهير السائل.

كما تم تسريع التحول الانتقالي لقطاع الطاقة المغربي بالشروع في استغلال المشاريع المهيكلة المتعلقة بالطاقة الشمسية والريحية، موازاة مع تحسين النجاعة الطاقية وابتكار مصادر جديدة للنمو الأخضر.

ووعيا منه بدور البحث والتطوير كمحرك رئيسي لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والدول، والذي ساهم في إعادة تشكيل نماذج النمو الاقتصادي في العالم، اتخذ المغرب مجموعة من المبادرات الرامية لتطوير البحث والتطوير سواء من خلال استراتيجية "المغرب ابتكار" أو من خلال مختلف المخططات القطاعية. وقد ارتفعت الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في المغرب من 3 مليارات درهم سنة 2006 إلى 5 مليارات درهم سنة 2010، أي ما يعادل 0,73% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 مقابل 0,34% سنة 2006. وقد بلغت هذه النسبة 0,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، فيما تعتزم الحكومة رفع هذه النسبة إلى 1% في أفق سنة 2016.

وفيما يتعلق بالقطاع المالي، حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة تقدما ملموسا على مستوى إصلاح وتحرير القطاع. في هذا الصدد، سجل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع المالي تطورا ملحوظا نحو مزيد من التحرر، مما مكنه من تحقيق مؤشرات أداء إيجابية. إلا أنه تم تسجيل بعض التباطؤ خلال السنتين الأخيرتين، رغم انطلاق عدة مشاريع هيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني. فقد انخفضت السيولة الإجمالية للاقتصاد بين سنتي 2006 و2013 من 15,7% إلى 4,6% أي بحوالي 11 نقطة. كما بلغت قروض الأبناك الممنوحة للاقتصاد ما يقارب 747 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة قدرها 28 مليار درهم أو 3,9%، بعد أن بلغت 719,2 مليار درهم سنة 2012، أي بزيادة قدرها 32 مليار درهم أو 4,6% سنة 2012 و10,6% سنة 2011. وتمثل هذه القروض ما يقارب نسبة 85,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 86,9%سنة 2012.

ولتمويل النسيج الإنتاجي، سجل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2013 مقابل 1% سنة قبل ذلك، في الوقت الذي تراجع فيه الحجم الممنوح لمجموع الشركات غير المالية بنسبة 3,5% سنة 2013 بعدما ارتفع بنسبة 2,7% سنة 2012. ويعزى هذا الارتفاع في القروض الموجهة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى تضاعف تدخل جميع الفاعلين. حيث بلغ حجم الضمانات من طرف الصندوق المركزي للضمان لفائدة المقاولات نحو 4,7 مليار درهم كقروض جديدة مضمونة في سنة 2013، مرتفعا بحوالي 30% مقارنة مع السنة الفارطة (2,5 مليار درهم).

وعلى الصعيد الاجتماعي، كان لتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية أثر إيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال التطور الإيجابي لأهم المؤشرات الاجتماعية خصوصا تلك المتعلقة بالشغل والتربية والصحة... وقد تعزز هذا التحسن من خلال تنفيذ برامج متنوعة لمكافحة الفقر والتهميش، وأيضا من خلال الحصة المهمة للميزانية العامة المخصصة للقطاعات الاجتماعية (54,4% سنة 2014). وعلاوة على ذلك، ساهم التزام المغرب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إحراز تقدم كبير في مجال التنمية البشرية.

ونتيجة لذلك، تحسن مستوى معيشة السكان كما يتضح ذلك من خلال الزيادة في الدخل الداخلي الإجمالي للفرد الذي بلغ 27.980 درهم سنة 2013 مقابل 15.798 سنة 2001، بمتوسط معدل زيادة سنوي بلغ حوالي 5%. إجمالا، أدى التحسن في مستويات المعيشة الى انخفاض ملحوظ في الفقر والهشاشة، حيث انتقل معدلاهما بين سنتي 2001 و2011، على التوالي، من 15,3% إلى 6,2% ومن 22,8% الى 13,3%. كما ساهم الأداء الجيد للنمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001 و2013، في خلق ما يقرب من مليوني منصب شغل صافي، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل البطالة بنسبة 4,2 نقطة، ليبلغ 9,2% سنة 2013.

ومع ذلك، تبقى البطالة مرتفعة لدى الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و24 سنة (19,3% سنة 2013)، حيث بلغ هذا المعدل بالوسط الحضري 36%، أي ما يقارب أربع مرات المعدل الوطني للبطالة مقابل 8,4% فقط بالوسط القروي.

ولأجل خلق فرص شغل منتجة ولائقة، دشنت وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية مسلسلا من المشاورات مع كافة الشركاء، وبدعم من منظمة العمل الدولية، لبلورة استراتيجية وطنية حقيقية للتشغيل عمادها الابتكار والحوار، من أهم أهدافها ضرورة مراعاة عنصر التشغيل بشكل أفضل في السياسات العمومية الأفقية والقطاعية، تطوير رأس المال البشري، رصد آليات محددة لسياسة تشغيل نشطة، وإحداث نظام خاص بالمتابعة والتقييم.

ولتسريع وتيرة إنجاز إصلاح نظام التربية والتكوين، أعدت الحكومة مخططا للتنمية الاستراتيجية للفترة 2013-2016 يرتكز على خمسة مجالات أساسية تتعلق بالعرض المدرسي وجودة التعليم والمؤسسات التعليمية، والحكامة، وكذا الموارد البشرية. ويهدف هذا المخطط إلى إعادة تأهيل نظام التربية والتعليم من خلال اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على تفاعل المتعلمين وتعزيز مهاراتهم الخاصة.

وفيما يخص الولوج للخدمات الصحية، تم اتخاذ عدة تدابير مهمة خلال سنة 2014، في إطار تفعيل الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016. حيث استمرت الجهود في اتجاه تعميم التغطية الصحية الأساسية، إذ مكن التعميم الفعلي لهذا النظام من استفادة 7,28 مليون شخص إلى نهاية غشت 2014، أي ما يعادل 2.690.641 أسرة حائزة على بطائق ونسبة تغطية تقدر بنحو 86%. كما تم تفعيل خفض أثمنة الأدوية الذي هم 1570 دواء، وذلك طبقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بشروط وطرق تحديد أسعار الأدوية. بالإضافة إلى المصادقة على مشروع القانون المتعلق بممارسة الطب بالمغرب.

ومن أجل تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها، كل القوى الحية بالبلاد هي مدعوة للمساهمة في رفع التحدي الكبير المتمثل في الحد من استمرار وجود الهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية والنوع. وقد ورد ذلك في نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في 30 يوليوز 2014، إلى الأمة بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد، حيث أكد بوضوح أنه " ***إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين***".

وبالنظر إلى ما تم تحقيقه وإلى التحديات التي يجب رفعها، فإن تعزيز الحكامة الجيدة يعد مسألة ضرورية لربح رهان وضع أسس نمو قوي شامل وعادل. ففي هذا السياق، قام المغرب بتسريع وتيرة تفعيل الإصلاحات المهيكلة المرتبطة خصوصا بالعدالة والجهوية والقانون التنظيمي للمالية وبالمقاصة وبنظام التقاعد وكذا بالضريبة.

كما يشكل تحسين مناخ الأعمال أهمية بالغة في الاستراتيجية الحكومية لبناء اقتصاد قوي بإمكانه رفع تحديات تحسين الإنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي. لأجل ذلك، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير المرتبطة بتسهيل المساطر الإدارية وتحسين الإطار القانوني للأعمال وتحسين الإدارة الجمركية وتبسيط المساطر المتعلقة بالعقار والتعمير، وكذا تسهيل الولوج إلى التمويل.

المالية العمومية

تميزت السياسة الميزاناتية المتبعة خلال السنتين الأخيرتين بانسجامها مع أهداف السلطات العمومية لتوفير الظروف الملائمة لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية بشكل تدريجي. وتروم هذه السياسة الحفاظ على استدامة المالية العمومية دون المساس بتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك، أعطت هذه السياسة الأولوية إلى تعبئة الهوامش الميزاناتية، سواء على مستوى المداخيل أوعلى مستوى النفقات العمومية.

ويتضح من خلال قراءة لتطور المالية العمومية مواصلة التوطيد الميزاناتي عبر تعزيز الموارد والتحكم في النفقات. فقد تم العمل على التحكم في النفقات العمومية بفضل تخفيض عبء تحملات المقاصة والعمل بنظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد النفطية في شتنبر 2013. هكذا، فقد بلغت النفقات العادية حوالي 209,5 مليار درهم سنة 2013، أي بمعدل إنجاز 99,5% مقارنة مع التوقعات الأولية، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 2,8% مقارنة مع سنة 2012، وهو ما يشكل مجهودا للتحكم في هذه النفقات مقارنة مع الفترة 2005-2012 التي تزايدت خلالها بنسبة 9,9% في المتوسط.

أما على مستوى المداخيل، فقد تم تحسين تحصيل الجبايات وتعبئة الهبات بموجب الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي. فقد بلغت المداخيل الجبائية حوالي 174,9 مليار درهم سنة 2013، مسجلة بذلك معدل إنجاز بلغ 97,5% مقارنة مع التوقعات الأولية.

وبلغت المداخيل غير الجبائية دون احتساب مداخيل الخوصصة أعلى مستوى من هذه المداخيل سنة 2013 مسجلة 3,3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل تحصيل 5,2 مليار درهم كدعم من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا ارتفاع مبالغ المساعدة بحوالي 2,2 مليار درهم (+96,5%)، إضافة إلى الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بمبلغ 1,8 مليار درهم (+15,9%).

ونتيجة لهذه التطورات، تمكنت الدولة من خفض العجز من 7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2012 إلى 5,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، وذلك بالرغم من استمرار الظرفية الاقتصادية الدولية غير المستقرة. وستتم مواصلة هذا التوجه سنة 2014 في إطار مجموعة من الخيارات الميزاناتية والجبائية وما يصاحبها من إصلاحات هيكلية معتمدة من طرف الحكومة والتي تستهدف الإصلاح الضريبي وإصلاح نظام الدعم وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ونظام التقاعد.

وقد مكنت هذه المجهودات الرامية إلى التحكم في مستوى عجز الميزانية من تعزيز ثقة المؤسسات الدولية، كما يدل على ذلك تمديد استفادة المغرب من خط الاحتراز والسيولة لصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس نجاح عملية الاقتراض على مستوى السوق الدولية في يونيو 2014 بشروط جيدة ثقة المستثمرين الدوليين في قدرة المغرب على تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية، خاصة مع التزام المغرب بتسريع وتيرة الإصلاحات المتخذة.

وفي أفق مواصلة المجهودات الرامية إلى دعم النموذج التنموي الاقتصادي الوطني، يعطي مشروع قانون المالية لسنة 2015 الأولوية لتعزيز مناخ الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته ودعم الاستثمار والمقاولات، وتسريع تنزيل الدستور والاصلاحات الهيكلية الكبرى، وتفعيل الجهوية

المتقدمة، ودعم التماسك الاجتماعي والمجالي وإنعاش التشغيل، ومواصلة المجهودات لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا.

ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2015 أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 4,4% بالأسعار الثابتة، خلال سنة 2015، بعد 3,5% خلال سنة 2014، ارتباطا بارتفاع حجم القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,9%، بعد انخفاض بنسبة 1,4% سنة 2014، وبتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,4% بعد 4,2% سنة 2014. وترتكز توقعات النمو الاقتصادي على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 103 دولار للبرميل خلال 2015 بعد 105 دولار للبرميل خلال 2014 وسعر غاز البوتان يقدر بنحو 804 دولار للطن سنة 2015. ومن المتوقع كذلك أن يصل عجز في الميزانية حوالي 4,3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2015.